الفصل الخامس

تطور التخطيط التربوى فى الجماهيرية الليبية بعد قيام المؤتمرات واللجان الشعبية وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية (دراسة تحليلية تقويمية)

يتضمن هذا الفصل :

أولاً : النظام السياسى الجديد فى الجماهيرية الليبية وأثره فى عملية التخطيط:

(1) تكوين المؤتمرات واللجان الشعبية.

(2) سياسة اتخاذ القرار وكيفية وضع الخطة التربوية فى ظل النظام الجماهيرى الجديد.

(3) أساليب التنفيذ والمتابعة والتقويم.

ثانياً : مشروع البنية التعليمية الجديدة لتطوير التعليم فى الجماهيرية الليبية.

ثالثاً : التخطيط التربوى فى الجماهيرية وفق رؤية القيادات الشعبية (تخطيط الخبراء).

الفصل الخامس

تطور التخطيط التربوى فى الجماهيرية الليبية بعد قيام المؤتمرات واللجان الشعبية وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية (دراسة تحليلية تقويمية)

أولاً : النظام السياسى الجديد فى ليبيا وأثره فى عملية التخطيط :

مرت ليبيا بعد قيام الثورة بعدة تجارب فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شهدت البلاد خلالها تطورات وتغيرات جذرية فى تلك المجالات ، وكان من الطبيعى أن تنعكس آثار تلك التطورات والتغيرات التى جاءت بفعل الثورة على عملية التخطيط بعامة والتخطيط للتربية والتعليم بصفة خاصة ، حيث أن أهداف التعليم قد أصبحت أهدافاً قومية نابعة من الفلسفة الجديدة للمجتمع ، مما جعل تنفيذها يتطلب بالتالى ضرورة إيجاد سياسة تعليمية تشتق أهدافها ونظمها من فلسفة الثورة ، وتتمشى مع أهدافها وروحها وطبقاً لمنطلقاتها لتساعد على تحقيق القيم والأغراض التى ترمى إليها.

ولعل ما يعنى الدراسة الحالية فى هذا الفصل من تلك التجارب هو قيام المؤتمرات الشعبية الذى أدى بدوره فيما بعد إلى (إعلان سلطة الشعب) نظراً لما أحدثه هذا التطور الجديد للنظام السياسى فى ليبيا من أثر عميق فى عملية التخطيط للتنمية فى البلاد ، حيث أن ما حدث فى 2 مارس 1977 قد بشر بميلاد نظام ديمقراطى جديد فى ليبيا والذى تمثل فى المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تولت سياسة اتخاذ القرار ، واللجان الشعبية التنفيذية التى أسندت إليها عملية تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.

وأعضاء هذه المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية التنفيذية يتم اختيارهم عن طريق التصعيد الشعبى المباشر فى الميادين والساحات العامة بالمدن والقرى والأرياف ، وداخل النقابات والاتحادات والروابط المهنية من القاعدة إلى القمة.

أما إعلان سلطة الشعب فقد جاء تتويجاً لقيام تلك المؤتمرات واللجان ومحصلة طبيعية لتجاربها التى خاضتها خلال مدة تجاوزت الثلاث سنوات من قيامها ، إذ جاء فى وثيقة

إعلانها «إن السلطة الشعبية المباشرة هى أساس النظام السياسى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، فالسلطة للشعب ، ولا سلطة لسواه ، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ، ومؤتمر الشعب العام» [1] .

(1) تكوين المؤتمرات الشعبية واللجان التنفيذية :

انطلاقاً من مقولة (رقابة الشعب على نفسه) بدلاً من رقابة الشعب على الحكومة ، فقد جاءت صورة المجتمع السياسى فى الجماهيرية الليبية مطابقة تماماً لهذه المقولة ، حيث قسمت الجماهيرية إلى عدد من البلديات ، فى كل بلدية عدد من المؤتمرات الشعبية الأساسية يتناسب وعدد السكان ، ويتم فى كل بلدية وعن طريق التصعيد الحر المباشر اختيار لجنة شعبية نوعية إدارية لكل قطاع من القطاعات المختلفة تختص بتنفيذ القرارات والتوصيات التى تصدر عن المؤتمر الشعبى الأساسى فى كل ما يتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى نطاق البلدية.

أما على المستوى الأعلى فتوجد لجنة شعبية عامة لكل قطاع تكون لها اختصاصات مشابهة لاختصاصات اللجان التنفيذية على مستوى البلديات ولكن على مستوى أعم وأشمل ، ويتم أختيار أمناء اللجان الشعبية العامة عن طريق مؤتمر الشعب العام ، ومن بين الأعضاء المصعدين عن القطاعات المختلفة من لجان البلديات ، وتختص هذه اللجان بشكل عام برسم السياسة العامة للقطاعات المختلفة وذلك وفقاً لما يصدر عن مؤتمر الشعب العام من قرارات وتوصيات.

وبناء على ما تقدم فلابد أن تبرز عدة تساؤلات قد تفرض نفسها الآن مثل : كيف يتم اتخذا القرار؟ وكيف تتم أيضاً عملية التخطيط للتربية والتعليم فى ضوء هذه المتغيرات الديمقراطية الجديدة فى النظام السياسى الجديد فى الجماهيرية الليبية؟ وما السبل التى تتم عن طريقها عمليات تنفيذ ومتابعة وتقويم الخطط التربوية؟ وما أثر ذلك على عملية تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال هذه الفترة؟ هذا ما سوف تحاول الدراسة الحالية أن تتناوله بالتحليل والتقويم فى هذا الفصل.

---

(1) الدكتور المدنى على الصدين ، المجتمع الجماهيرى ، الجزء الثانى ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1989 ، ص 25.

(2) سياسة اتخاذ القرار وكيفية وضع الخطة في ظل النظام الجماهيري الجديد :

إن سياسة اتخاذ القرار فى الجماهيرية العربية الليبية منذ إعلان قيام سلطة الشعب فى 2 مارس 1977 قد أصبحت تستند على أن فلسفة النموذج الجماهيرى للتخطيط فى الجماهيرية الليبية تقوم على الأسس الثلاثة التالية [1] :

(أ) إن قرارات التنمية الإقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها هى قرارات مجتمعية ومصيرية تهم كل فرد من أفراد المجتمع ، ومن ثم فإن المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ مثل هذه القرارات حق من حقوق الفرد فى المجتمع.

(ب) إن الخطط التنموية فى نهاية المطاف هى وسائل لمقابلة احتياجات ومتطلبات الجماهير ، وعليه يمكن القول بأن إشراك الجماهير بحيث تصبح هى المقررة لتحديد احتياجاتها ومطالبها هو الطريق الأفضل حيث أنها الأدرى بمصالحها ومتطلباتها.

(جـ) إن احترام الذات الإنسانية وإرادتها ، واحترام قدرة الانسان ورغبته فى تقرير مصيره ، تستوجب إشراك كل أفراد المجتمع فى وضع القرارات التى تخص رسم السياسة العامة للمجتمع ، بما فى ذلك رسم الخطط التنموية والتخطيط لها.

بناء على تلك الفلسفة فإن عملية التخطيط ، وإقرار الخطط قد أصبحت من اختصاص المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تتواجد من خلالها جماهير الشعب الليبى ، حيث يتم طرح الاحتياجات والمشاكل التى تواجه الجماهير فى كل منطقة. كما تقوم هذه المؤتمرات أيضاً بأستعراض ومناقشة الأمكانيات المتوافرة الكامنة والمعدة مسبقاً من قبل اللجان الشعبية للتخطيط فى شكل إحصائيات وبيانات رقمية ومقترحات لعرضها على المؤتمرات الشعبية الأساسية خلال إجتماعاتها الدورية ، حتى تكون جماهير المؤتمرات الشعبية على بينه من الموارد المتاحة ومدى ما وصلت إليه مراحل التنفيذ السابقة فى الخطة.

---

(1) الدكتور محمد فرج المهدف ، التنمية والتطوير الاجتماعى ، التنمية والإدارة فى المجتمع الجماهيرى ، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1988 ، ص 119.

وأوضحت دراسة أخرى «أن هذه الإمكانيات توضع لمقابلة الاحتياجات فى سلم تفاضلى ، وتحال بعد أن تناقش بإفاضة داخل المؤتمرات الشعبية من قبل الجماهير التى تقرر ما تراه بشأنها إلى مؤتمر الشعب العام ، وذلك من أجل صياغتها فى شكل خطط من قبل اللجان الفنية المختصة ، ثم تعاد هذه الخطط مرة أخرى إلى المؤتمرات الشعبية قبل أن تصاغ فى شكلها النهائى ويتم اعتمادها من قبل مؤتمر الشعب العام » [1] .

أما بالنسبة لدور الأجهزة الإدارية للتخطيط والخبراء ، فتشير نفس الدراسة السابقة إلى أن «اتخذا القرار ورسمه لا يدخل ضمن اختصاصات هذه الأجهزة ، حيث أن الجماهير من خلال مؤتمراتها الشعبية هى صاحبة الحق الوحيد فى ذلك.

ومعنى ذلك أن الأجهزة الإدارية للتخطيط يقتصر دورها على برمجة الخطط وتقديم المشورة والتوصيات الفنية المطلوبة خلال عملية وضع الخطة» [2] .

وتأسيساً على ما تقدم فإن عملية وضع الخطة التربوية تبدأ أولاً من خلال جمع البيانات والمعلومات والإحصاءات التى تعدها اللجنة الشعبية للتعليم بكل منطقة وتقدمها إلى اللجنة الشعبية للتخطيط بنفس المنطقة ، والتى عليها أن تقوم بعملية تنسيق هذه البيانات والاحتياجات فى شكل خطة تقدم من البلدية إلى اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، وذلك تمهيداً لوضعها فى الإطار الفنى الذى يعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية لمناقشته وتعديله وفقاً لما تراه هذه المؤتمرات قبل أن تصاغ فى شكلها النهائى الذى يعتمد من قبل مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده السنوى.

ويتضح من الملامح الرئيسية لهذا الأسلوب فى عملية التخطيط أن البيانات والمعلومات والاحصاءات تعد من قبل الإدارات المحلية للتعليم وهى الأكثر قرباً ومعرفة وإطلاعاً على الأوضاع الحقيقة للتعليم واحتياجاته فى كل منطقة ، غير أن جمع هذه البيانات وتصنيفها يحتاج بدون شك إلى عناصر ذات كفاءة وخبره ، وقد لا تتوفر مثل هذه العناصر فى كل المناطق وخصوصاً فى ظل سياسة عدم الإستقرار الوظيفى فى السنوات الأخيرة.

---

(1) الدكتور مجيد مسعود آخرون ، أجهزة التخطيط فى الأقطار العربية ، دار الشباب للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987 ، ص 197.

(2) المرجع السابق ، ص 200 .

أما المآخذ التى قد تسجل على هذا الأسلوب فيمكن إجمالها أولاً : فى تأخير الإجراءات بدءاً من عملية جمع البيانات وإلى أن تعرض على المؤتمرات الشعبية وتُعاد مرة أخرى إليها للصياغة النهائية قبل عملية الإعتماد النهائى ، وثانياً : أن عملية تكرار تلخيص المطالب والإحتياجات خلال المراحل التى تمر بها قبل أن توضع فى صورتها النهائية فى الخطة قد يفقدها الكثير عناصرها.

وأن ما يؤكد هذه الحقيقة سقوط الكثير من التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية بالمناطق ، وكثيراً ما يتبين أن هناك العديد من التوصيات والقرارات التى لم يتم إدراجها فى التوصيات النهائية ، وتكون قد سقطت خلال عملية جمع وتلخيص هذه التوصيات والقرارات خلال المراحل التى تسبق الصياغة النهائية.

(3) أساليب التنفيذ والمتابعة والتقويم :

بعد أن تأخذ الخطة شكلها النهائى ، ويتم اعتمادها من قبل مؤتمر الشعب العام تحال إلى اللجنة الشعبية العامة للتربية والتعليم لاتخاذ ما يلزم حيالها من اجراءات تنفيذية قبل أن تحيلها هى الأخرى بدورها إلى اللجان التنفيذية بإدارات الحكم المحلى مصحوبة بالإجراءات التنفيذية اللازمة.

أما فيما يخص عمليتى المتابعة والتقويم ، فهناك عدة جهات تتولى هاتين العمليتين ، ففيما يتعلق بالمتابعة يوجد الجهاز الشعبى للرقابة والمتابعة الذى يتولى متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات الانمائية على المستوى المركزى ، وذلك إلى جانب القوافل الثورية المتنقلة التى تقوم بالمراقبة والتحريض. أما على المستوى المحلى فتتولى المؤتمرات الشعبية الأساسية فى كل منطقة دور المتابعة والتقويم ، وذلك بالإضافة إلى ما تقوم به اللجان التنفيذية للتخطيط بالمناطق ، واللجان الثورية بالأجهزة الإدارية العامة ، والهيئات والمؤسسات التى تتولى تنفيذ الخطط.

يفهم مما تقدم أن الخطوات التمهيدية والمراحل الأساسية لوضع الخطة التربوية فى الجماهيرية الليبية قد أصبحت بعد إعلان سلطة الشعب تمر بالمراحل التى سبق بيانها ، وهنا قد يتبادر إلى الذهن تساؤل يطرح نفسه من خلال ما تقدم من استعراض للنظام

السياسى الجديد وفلسفته فيما يتعلق بالتخطيط واتخاذ القرارات التى تهم التربية والتعليم فى المجتمع العربى الليبى فى ضوء هذه التطورات والمتغيرات الجديدة ، والتساؤل هو : إذا كانت مهام التخطيط واتخاذ القرار قد تولتها المؤتمرات الشعبية الأساسية ، ومهام تنفيذ ما قد يصدر عن هذه المؤتمرات من قرارات تتولاها اللجان التنفيذية سواء على مستوى اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، أو اللجان التنفيذية على مستوى الإدارة المحلية ، فما هو المصير الذى آلت إليه أجهزة التخطيط السابقة والتى كانت تتولى عملية التخطيط والمتابعة ، والإشراف على برامج ومشروعات التنمية فى ليبيا قبل قيام المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان التنفيذية المشار إليهما؟ ومما تجدر الإشارة هنا إلى ذكره أن الأجهزة السابقة كانت تتمثل فى :

(أ) وزارة التخطيط والتنمية ، التى كانت تختص بوضع السياسة العامة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد.

(ب) المجلس الأعلى للتخطيط القومى برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية ستة من الوزراء الذين تتعلق مهام وزاراتهم مباشرة بسياسة شئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، ومن اختصاصه وضع السياسة العامة لمشاريع التنمية فى مختلف المجالات ، وقد تولى قائد الثورة رئاسته فى بداية السبعينيات عندما كان رئيساً لمجلس الوزراء حينذاك.

(جـ) المجلس الأعلى للتربية والتعليم ، الذى أعيد تشكيله عام 1970 برئاسة وزير التربية والتعليم ، وعضوية وكلاء بعض الوزارات ذات العلاقة بتنفيذ الخطط التنموية ، ولاسيما ما يتعلق منها بسياسة إعداد الموارد البشرية ، إلى جانب رئيس الجامعة الليبية ، وعمداء الكليات بها ، وكان هذا المجلس بمثابة هيئة استشارية فى كل ما يتعلق بقضايا التربية والتعليم.

(د) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ، والتى منحت منذ عام 1973 بعض الصلاحيات الجديدة التى جعلت منها الجهة المسئولة عن رسم الخطط التربوية ، وإعداد المشروعات التى تكفل نشر التعليم فى البلاد كماً وكيفاً ونوعاً ، إضافة إلى المشاركة فى عمليات متابعة وتقويم الخطط التربوية.

وبما أن الأجهزة المشار إليها قد تم تأسيسها ، أو إعادة تنظيمها -كما يتضح مما ورد بالفصل الرابع – بموجب تشريعات صدرت فى عهد الثورة ، فإن أحداً لا يستطيع أن يجزم بإلغائها إثر خطاب زوارة التاريخى فى إبريل 1973 الذى دعا فيه قائد الثورة إلى تعطيل كافة القوانين التى صدرت قبل قيام الثورة وإعلان الثورة الإدارية ، والثورة الثقافية – كما أن الدراسة الحالية لم تعثر على أية تشريعات صريحة بالغائها على الرغم من وجود بعض الشواهد والأدلة التى تثبت عدم قيام أى من هذه الأجهزة – بعد إعلان سلطة الشعب – بممارسة الاختصاصات التى كانت مناطة بها قبل ذلك. ومن هذه الشواهد ما يمكن استنباطه مما ورد بوثيقة إعلان سلطة الشعب والتى نصت – كما سبق البيان منذ قليل – على أن السلطة للشعب ، ولا سلطة لسواه ، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، والنقابات والإتحادات ، والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام.

كما جاء أيضاً فى دراسة للدكتور عمر التومى الشيبانى وآخرون عند تحليلهم لنقاط الضعف ، أو المشاكل والسلبيات التى عانى منها قطاع التربية والتعليم خلال المدة من 1970 حتى 1988 ، «أن أهم الأسباب التى أدت إلى ذلك الافتقار ولاسيما فى الفترة الأخيرة إلى إدارات التخطيط التربوى ، والبحث التربوى ، والإحصاء التربوى ، والتوثيق التربوى على المستويين المركزى والجهوى ، مما أدى بالتالى إلى الافتقار شبه الكامل للإحصاءات والبيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة ، والمترابطة والمتصلة الحلقات فى المجال التربوى والتعليمى وذلك بعد إلغاء الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة حيث توقفت كل المهام التى كانت مناطة بها فى المجالين الإحصائى والتخطيطى»[1].

وأشارت دراسة أخرى قامت بها اللجنة الإستشارية لتخطيط التعليم والتدريب بالمركز الوطنى للبحوث التعليمية والتدريبية مؤخراً حول (تطوير التعليم فى الجماهيرية الليبية) عند معالجة هذه الدراسة لأوضاع الدراسات العليا إلى أن «الهيئة القومية للبحث العلمى التى ظهرت إلى الوجود فى مطلع الثمانينات قد تعرضت فى فترة من الفترات للإلغاء أو التجميد ، ثم أعيدت من جديد ، وربما سوف تتعرض للإلغاء مرة أخرى»[1].

(1) الدكتور عمر التومى الشيبانى وآخرون ، نتائج دراسة تقييم المسيرة الإنمائية خلال الفترة من 1970 حتى 1988 مرجع سابق ، ص 131.

يفهم مما تقدم أنه على الرغم من عدم الحصول على ما يفيد إلغاء هذه الأجهزة بصورة رسمية عن طريق القوانين أو القرارات ، إلاّ أنه من الواضح أنها لم تعد تمارس اختصاصاتها التى كانت مخولة لها قبل قيام المؤتمرات واللجان الشعبية ، وإنْ كان نص وثيقة إعلان سلطة الشعب يعد بمثابة التجميد لنشاطات كافة الأجهزة السابقة التى كانت تتولى عملية التخطيط فى البلاد.

والدراسة الحالية ترى أن غياب بعض هذه الأجهزة سواء بصورة كلية أو جزئية كتنظيمات اعتبارية لها اختصاصاتها الفنية ومسئولياتها كمجلس التخطيط القومى ، والمجلس الأعلى للتربية الذى كان يضم عدداً من الكفاءات والخبرات العلمية من أساتذة الجامعة ، وكذلك الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بأقسامها الخمسة : قسم الخطة ، قسم المتابعة ، قسم الاحصاء ، قسم البحث التربوى ، قسم التوثيق التربوى ، كان له – فى الواقع – انعكاساته السلبية على عملية التخطيط التربوى فيما بعد ، وذلك على الرغم من كل الجهود التى بذلت للتوسع فى نشر التعليم ومحاولات تطويره.

ولما كانت طبيعة العملية التخطيطية فى مجال التخطيط التربوى تتطلب توافر حشد من التخصصات والخبرات التى يكون لديها القدرة – بحكم ممارساتها الفعلية – على فهم الواقع الفعلى لأوضاع التعليم ، والمشكلات والتحديات التى تواجهه ، وبعد أن برز القصور الواضح فى التخطيط بعامه والتخطيط التربوى بصفة خاصة ، نتيجة لغياب الخبرة المطلوبة لوضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها ، ولاسيما بعد التعثر الذى واجهته عملية تطبيق مشروع البنية التعليمية الجديدة منذ بداية الثمانينيات ، أدركت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم أهمية تواجد مثل هذه الأجهزة الفنية والمختصين فى عملية التخطيط والتوجيه التربوى ، واللجنة الأستشارية للتخطيط التربوى. كما لجأت القيادة السياسية فى البلاد إلى التخطيط للتربية من قبل خبراء التربية والتعليم وهو ما عرف فى مطلع التسعينيات (بتخطيط الخبراء) ، وسوف تتناول الدراسة ذلك فى الجزء الباقى من هذا الفصل.

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، المركز الوطنى للبحوث (آراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمى فى الجماهيرية الليبيه) ، مرجع سابق ، ص 85.

وبعد أن تناولت الدراسة الحالية تطور التخطيط التربوى فى الجماهيرية الليبية منذ قيام المؤتمرات الشعبية ، فلابد لها أن تتناول أيضاً – وضمن المنهج الوصف التحليلى التقويمى أثر هذا التطور على تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال المدة المعنية ، والذى تمحور بالدرجة الأولى حول استحداث نظام جديد للتعليم فى ليبيا أقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية منذ مطلع الثمانينيات كمشروع قومى لتطوير التعليم ، والأهداف التربوية فى الجماهيرية الليبية عرف (بمشروع البنية التعليمية الجديدة فى ليبيا) . كما سنتناول الدراسة أيضاً التخطيط التربوى وفق رؤية القيادات الشعبية (تخطيط الخبراء) ، وذلك استكمالاً للمحاور الرئيسية التى تضمنها الفصل الحالى من الدراسة .

ثانياً : مشروع البنية التعليمية الجديدة فى ليبيا لتطوير التعليم :

على الرغم من الجهود التى بذلت فى سبيل تطوير التخطيط التربوى منذ العهد الملكى السابق وكذلك القفزة النوعية الكبيرة عند قيام الثورة ، التى حاولت إحداث ثورة علمية لمواكبة التحولات الثورية التى شهدتها البلاد فى مختلف المجالات ، إلاّ أن الملاحظ لتطور التعليم فى ليبيا لم يشهد أى تقدم يذكر فى المجال الكيفى ، وإنْ كان قد سجل تقدماً ملحوظاً فى المجال الكمى .

وإذا كانت معظم الدول سواء النامية منها أم المتقدمة ، قد أصبحت تنظر إلى التعليم على أنه القوة الفاعلة لإحداث التغيرات المطلوبة من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإن هذا التعليم لم يعد فى العصر الحالى مجرد عامل من عوامل توصيل المعارف ، وحفظ ونقل التراث الحضارى من جيل إلى جيل ، بل أضحى نتيجة للتغيرات المتسارعة والمطردة التى يشهدها العالم اليوم أداة من الأدوات الهامة فى حلبة الصراع والتى تتخذ من التطورات العلمية والتقدم التكنولوچى وسيلة لحسم هذا الصراع ، فإنه قد ظهر فى الجماهيرية الليبية منذ بداية الثمانينيات التفكير فى استحداث نظام تعليمى جديد ، ليس لمواكبة التحولات الثورية فحسب ، بل لمواكبة التغيرات المتسارعة والمذهلة فى هذا العصر ، خصوصاً وأن النظام التعليم القائم فى ليبيا حتى أواخر السبعينيات لم ينجح – فى الواقع – فى إحداث التغيير المطلوب الذى يلبى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، ولذا فقد برزت أهمية التخطيط

لإيجاد بنية تعليمية جديدة فى ليبيا وفق أهداف وفلسفة جديدة تركز على التعليم الفنى والتقنى ، واكتساب المهارات العملية أكثر من التركيز على تلقين المعارف والعلوم النظرية ، حيث لم يعد ذلك الأسلوب يتلاءم ومقتضيات العصر الحالى وطبيعته بصفة عامة ، ونظراً لما اشتمل عليه ذلك النظام التعليمى من نقاط ضعف يمكن تلخيص أهمها فيما يلى [1] .

1- لا يعطى النظام التعليمى القائم الاهتمام المطلوب بالناشئين قبل سن دخول المدرسة على الرغم من أهمية رياض الأطفال كمرحلة أساسية لإعداد الناشئ نفسياً وذهنياً واجتماعياً لتقبل المعلومات المبوبة .

2- النظام التعليمى القائم نظام تقليدى فى الأسلوب والأداء ، ولا يثير لدى المتعلم ملكة التفكير والخلق والإبداع ، حيث يعتمد وبشكل أساسى على التلقين ، ويركز على جوانب الحفظ والتذكر لدى الطلبة ، ويهمل الجوانب الديناميكية من نمو الشخصية المبدعة .

3- يركز وبشكل أساسى على تقديم المعارف نظرياً دون الإهتمام بالجوانب التطبيقية ، واستغلال الإمكانات المتاحة فى البيئة ، وربط المؤسسة التعليمية بمراكز الإنتاج المختلفة فى المجتمع .

4- لا يتيح النظام القائم للمتعلم فرصة التخصص المبكر ، بل يجبره على أن يقضى سنوات عديدة فى تلقى معارف نظرية بعضها غير مترابط ، مما يجعل حصيلته العلمية فى مجال تخصصه بعد التخرج بسيطة ، ولا تؤهله بشكل كافٍ للمشاركة الفعالة فى ميادين العمل ، وقد ترتب على ذلك :

(أ) عزوف الطلاب من الحاصلين على إتمام مرحلة التعليم الأساسى عن الالتحاق بالمعاهد والمراكز الفنية المتوسطة .

(ب) ضعف الكفاءة الخارجية للتعليم الفنى فى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة لسد احتياجات ومتطلبات التنمية .

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، (تقرير أولى بشأن البنية التعليمية الجديدة) ، مطابع الأمانة ، طرابلس ، 1981 ، ص ص 3-2.

بناء على ما تقدم فقد عقدت بجامعة الفاتح بطرابلس فى مطلع الثمانينيات ندوة علمية ضمت أمناء اللجان الشعبية للجامعات والكليات والمعاهد العليا فى الجماهيرية الليبية ، وبحضور الأخ قائد الثورة والمحرض على انعقاد هذه الندوة العلمية.

ونتيجة للمناقشات التى دارت خلال هذه الندوة ، فقد أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم قراراً يقضى بتشكيل لجان فنية لإعادة النظر فى النظام التعليمى فى الجماهيرية الليبية ، ووضع التصورات والمقترحات من أجل إيجاد بنية تعليمية جديدة تأخذ فى الإعتبار الاهتمام بالجوانب الكيفية للتعليم ، حيث تم تشكيل ثمانى لجان تختص بعضها بدراسة النظم التعليمية فى الجماهيرية الليبية بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الجامعى والعالى ، وتتولى لجان أخرى مهمة الدور المساند للجان الفنية فى أداء مهامها ، حيث تولت هذه اللجان مهام الشئون الإدارية والمالية والعلاقات العامة.

ويستفاد من التقارير الصادرة عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم أن «اللجان الفنية المذكورة ، والتى تألفت من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات قد انتهت من وضع مقترحات تحدد إطار السياسة التعليمية التى رأت تلك اللجان أنها كفيلة بتحقيق أهداف البنية التعليمية الجديدة» [1] .

وترى الدراسة الحالية أنه على الرغم مما حوته تلك التصورات والمقترحات من أهداف ومناهج تعد بالفعل أكثر تطوراً من الأهداف والمناهج المطبقة فى تلك الفترة ، إلاّ أن المتتبع لسير عملية تنفيذ تلك المقترحات يستطيع أن يلحظ بوضوح أن الأسلوب الذى اتبع أثناء مراحل التنفيذ قد أفرغ تلك المقترحات من محتوياتها ومضامنيها ، وجعل منها مجرد تقارير وتمنيات لما ينبغى أن يكون ، وذلك على الرغم من تنبيه اللجان الفنية التى وضعت تلك المقترحات إلى أن «تحقيق أهداف البنية التعليمية لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال العمل على توفير سبل نجاحها ، وبخاصة فى مراحلها الأولى، سواء بإعداد واستمرار رسم الخطط وتطويرها ، أو اجراءات التنفيذ وعمليات

(1) المرجع السابق ، ص 4.

المتابعة والتقويم، [1] .

إن الإجراءات التى اتخذت لتحقيق أهداف البنية التعليمية الجديدة لم تكن – فى الواقع – ضمن خطط علمية نابعة من استراتيجية واضحة ومحددة المعالم ، فقد تميزت معظم الاجراءات بطابع الارتجال وانعدام التنسيق بين القرارات والتعليمات التى تصدر على هيئة قرارات ، وبرقيات ، ومنشورات دورية يتناقض بعضها مع ما قبله مما تسبب فى بروز جوانب القصور والتناقضات عند تطبيق البنية التعليمية الجديدة.

ويمكن للدراسة الحالية استناداً على ما ذكرته بعض التقارير والدراسات التى تناولت تنفيذ هذه البنية أن تلخص بعض المآخذ التى سجلت على كيفية الأداء وأسلوب التنفيذ فى النقاط التالية :

1- فيما يتعلق بمرحلة رياض الأطفال ، فقد وضعت أهداف قيمة تهتم بالجوانب النفسية والمعرفية لدى الطفل وذلك وفق التطبيقات العلمية للنظريات التربوية المعاصرة ، غير أن تلك الأهداف النبيلة لم تتحقق عندما أصبحت معظم رياض الأطفال تحت إدارة التعليم الخاص ، الذى لا يهمه تحقيق تلك الأهداف بقدر ما يعنيه بالدرجة الأولى تحقيق المكاسب المادية ، وفى غياب الأشراف والمتابعة الدقيقة من قبل الجهات المسئولة فقد تتلاشى الأسس التربوية التى تقوم عليها المهام الأساسية لرياض الأطفال ، وبذلك تبتعد هذه المؤسسات عن الدور الطليعى الذى ينبغى أن تقوم به كمؤسسات تربوية تعد النشء إعداداً نفسياً واجتماعياً للدخول فى مرحلة التعليم الأساسى ، وذلك ما حدث بالفعل لمؤسسات رياض الأطفال خلال هذه الفترة.

2- وفى مرحلة التعليم الأساسى فقد ظل الأسلوب التقليدى للتعليم – المعتمد على التلقين والحفظ – هو المسيطر على الرغم من إحداث تغييرات كبيرة فى المناهج الدراسية ، حيث لم يطرأ أى أهتمام بالجوانب التطبيقية للمعارف والعلوم سواء داخل المدارس أو البيئة المحيطة بها ، كما انعدمت الأنشطة التربوية انعداماً شبه كامل ، ولم يستفد التلاميذ من فكرة اليوم المفتوح الذى استحدث فى السنوات

(1) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، (تقرير غير مطبوع أعدته لجنة البنية التعليمية) ، طرابلس ، 1990 ، ص 1.

الأخيرة وهو يوم مخصص للأنشطة حيث أن المدارس قد نفذته بعكس المراد منه ، فبدلاً من استغلاله فى إقامة المناشط الفنية والترفيهية فقد أصبح وكأنه يوم للفوضى وعدم الانضباط داخل أسوار المدارس ، أو يوم عطلة غير معلنة ولاسيما فى المدارس الابتدائية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلم تحقق مادة (التقنية) التى طبقت فى البداية على الصف الرابع الابتدائى ، ثم ألغيت وطبقت على الصف الأول الإعدادى الأغراض المستهدفة منها نظراً لعدم توافر المدرسين المؤهلين من جهة ، وأسلوب التدريس المعتمد على الجانب النظرى فقط من جهة أخرى وترى الدراسة الحالية أن أسباب القصور فى ذلك ترجع إلى عدة عوامل أهمها :

(أ) لم تحقق الدورات التدريبية والتنشيطية التى أقيمت خلال العطلات الصيفية لمدرسى ومدرسات هذه المرحلة من أجل تطوير أساليب وطرائق التدريس أهدافها ، حيث اتسمت برامج هذه الدورات بطابع الإستعجال ، ولم يراع فيها المدة الزمنية المناسبة لمثل هذه الدورات ، وإختيار التوقيت الملائم لإقامتها والأعداد المستهدفة خلال كل دورة .

(ب) قلة الإمكانيات المادية بالمدارس من أجل إقامة الأنشطة التربوية .

(جـ) كثرة المواد الدراسية التى تشكل عبئاً ثقيلاً على التلاميذ ولم تترك لهم فرصة لمزاولة الأنشطة التربوية التى تنمى لديهم المواهب والمهارات الذهنية والعملية ، والتى تعد – فى الواقع – جزءاً أساسياً من المنهج .

(د) النقص الحاد فى الأدوات والمعدات والمواد والأجهزة الخاصة بالمعامل المدرسية والوسائل التعليمية ومسلزمات تنفيذ برامج الأنشطة المختلفة .

(هـ) فتور الحماس وفقدان الدافعية لدى الإدارات المدرسية والمعلمين والموجهين التربويين بسبب مشاكلهم المادية والاجتماعية نتيجة تأخر المرتبات لمدة قد تصل أحياناً إلى ثلاثة أشهر متتالية وذلك بالإضافة إلى إيقاف بعض الحوافز المادية والمعنوية كخفض قيمة علاوة التدريس إلى النصف وإيقاف الترقيات

والتأخير فى صرف مستحقات المدرسين الذين يشاركون فى أعمال الإمتحانات العامة أو الدورات أو المناشط الأخرى.

3- وفى مرحلة التعليم المتوسط فقد اتجهت السياسة التعليمية منذ بداية الثمانينيات إلى إتخاذ إجراءات من شأنها التخلص التدريجى من النظام الثانوى العام حيث أشار تقرير البنية التعليمية إلى أنه «قد تم إفتتاح (142) مدرسة من ثانويات العلوم الأساسية ، و (15) ثانوية للعلوم الطبية ، و (8) ثانويات للعلوم الهندسية ، وثانوية واحدة لكل من مجالات الإعلام ، والموسيقى العربية ، والعلوم الزراعية ، والعلوم البيطرية ، والعلوم الاجتماعية ، وثلاث ثانويات للآثار ، وقد تم توزيع هذه الثانويات على بعض المناطق بالجماهيرية» [1] .

غير إنه يبدو إن هذه الثانويات لم تحقق الأهداف التى انشئت من أجلها بدليل إن النظام الثانوى العام لم يتم التخلص منه بل إن إقبال الطلاب عليه قد إزداد أكثر من ذى قبل ، كما إن التقرير السابق يشير أيضاً إلى إن «هذه الثانويات كانت منذ تأسيسها تفتقر إلى مقومات استمرارها حيث كانت – بالإضافة إلى ما ورد ذكره بالفقرتين (د) ، (هـ) بالتعليم الأساسى – تعانى نقصاً حاداً فى الكتب المقررة والمدرسين المؤهلين تأهيلاً فنياً متخصصاً والمبانى ذات الموصفات المطلوبة للتعليم الفنى والتقنى ناهيك عن المعامل والمعدات والورش الفنية والخامات اللازمة والحراسة التى تحمى هذه المؤسسات من الإعتداء والعبث والتخريب» [2] .

فإذا كانت هذه هى أوضاع المدارس الفنية والتقنية والمهنية خلال هذه المدة ، فماذا تنتظر منها أن تقدم للمجتمع من مخرجات؟ ورغم إن القلة من هذه المؤسسات قد إستطاعت أن تصمد رغم ضخامة التحديات وخرّجت أفواجاً من الطلاب ، ولكن هل يمكن أن نطمئن إلى كفاءة وكفاية خريجى مثل هذه المؤسسات العرجاء؟ إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات قد حفلت بها معظم تقارير متابعة البنية التعليمية التى أكدت على أن الغالبية من هذه الثانويات إما أن تكون قد ولدت ميته ولم تبدأ بها الدراسة بعد ، وإما أن تكون قد أفتتحت بالفعل وسارت الدراسة بها بمبادرات وحلول تلفيقية لا تستند

(1) المرجع السابق ، ص ص 8 - 10 .

(2) المرجع السابق ، ص 8 .

إلى أسس من التنظيم والتخطيط السليمين الأمر الذى أدى فى السنوات الأخيرة إلى التفكير فى إلغاء بعض من هذه الثانويات وخاصة ما يتعلق منها بالعلوم الإنسانية ودمجها فى ثانوية واحدة ذات شعب تخصصية مختلفة بدلاً من ثانويات متعددة.

لاشك إن الأوضاع المتردية التى شهدتها هذه المؤسسات تعد من الأسباب الرئيسية التى كانت وراء عزوف الطلاب عن الإلتحاق بالتعليم الفنى وزيادة الإقبال على التعليم الثانوى العام وبذلك زاد الطلب على مرحلة التعليم الجامعى وأدى إلى عدم قدرة الجامعات على الإستيعاب الكامل للزيادة الهائلة التى أخذت تتدفق على الجامعات سواء من المنسبين الجدد أو ممن تركوا الثانويات التخصصية قبل التخرج وحاولوا بطريقة أو بأخرى الإلتحاق بالجامعات ، أو ممن قد تخرجوا بالفعل – كما سبق البيان – من هذه الثانويات ولم يتم تعيينهم مما أضطر أولياء أمورهم إلى إلحاقهم بالجامعات وذلك خوفاً من تأثير عامل الفراغ على أبنائهم.

4- أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعى ، فقد تعرضت الجامعات فى ليبيا كما هو معروف إلى هزة عنيفة فى عهد ما عرف بالإدارة الطلابية منذ منتصف السبعينيات مازالت تعانى آثارها حتى الآن ، كما إن التوسع الكبير فى إنشاء الجامعات – فمن جامعتين فقط عام 1985 إلى 14 جامعة عام 1996 – لم يسهم – فى الواقع – فى حل المشكلة الحقيقية التى تعانيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، بل يمكن القول بأن هذا التوسع السريع فى عدد الجامعات قد خلق العديد من المشاكل التى التى كانت لها آثارها السلبية على مستوى التعليم الجامعى نظراً لإفتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية والمعاهد العليا دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة سواء من النواحى المادية أو الفنية ، أو إختيار الإدارات الجيدة ، وذلك علاوة على كون هذا التوسع المتسم بطابع الإستعجال قد أجبر هذه الجامعات على عملية التعاقد مع بعض أعضاء هيئات تدريسية دون المستوى المطلوب.

وتشير دراسة للدكتور على محمد إبراهيم والدكتور محجوب الفائدى إلى أن «التوسع الكبير فى التعليم الجامعى الذى حدث فى مطلع التسعينيات قد ساعد على وجود خلل واضح فى توزيع القوى العاملة بين المهن المختلفة ، حيث أصبح معظم

الطلاب يتجهون إلى التعليم الجامعى على حساب التكوين والتدريب المهنى مما أدى إلى نقص ملحوظ فى المهن الوسطى التى يحتاج إليها المجتمع بنسبة كبيرة» [1] .

وتؤكد دراسة أخرى للدكتور مصطفى عمر التير على أن «عدد الجامعات فى الجماهيرية الليبية نسبة إلى إجمالى عدد السكان الذى لم يتجاوز 4.4 ملايين نسمة خلال إحصاء عام 1995 يعد كبيراً وذلك مقارنة بما هو موجود فى بعض البلدان الأخرى مع الفارق الهائل فى حجم السكان ، ففى مصر مثلاً 14 جامعة ، وفى الجزائر 12 جامعة ، وفى تونس 7 جامعات ، وفى الكويت جامعة واحدة» [2] .

والجدول التالى يوضح عدد الجامعات فى بعض الدول مقارنة بعدد سكانها :

جدول رقم (16)

يوضح عدد الجامعات فى بعض الدول مقارنة العدد السكانى [3]

الدول	عدد السكان بالمليون	عدد الجامعات	متوسط عدد السكان الذين تخدمهم جامعة واحدة بالمليون
مصر	60	14	4.2
سوريا	12	4	3.0
السعودية	10	7	1.4
الأردن	4	4	1.0
تركيا	60	29	2.1
البرازيل	160	80	2.0
بريطانيا	55	45	1.2
الجماهرية الليبية	4.4	14	0.3

(1) الدكتور على محمد إبراهيم والدكتور محجوب عطيه الفائدى ، التعليم الجامعي والعالي وتحديثات المستقبل في الجماهيرية الليبية ، ٠نظرة تحليلية ونقدية) ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الوطنى للتعليم لمواجهة القرن الواحد والعشرين ، طرابلس ، ديسمبر 1996 ، ص 11 .

(2) الدكتور مصطفى عمر التير ، التعليم العالى والتنمية ملاحظات حول مستقبل العلاقة بينهما ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الوطنى للتعليم فى مواجهة القرن الواحد والعشرين ، طرابلس ، ديسمبر 1996 ، ص 2.

(3) الدكتور على محمد إبراهيم والدكتور محجوب عطية الفائدى ، مرجع سابق ، ص 26.

يتضح من الجدول السابق إن متوسط عدد السكان الذين تخدمهم جامعة واحدة فى الجماهيرية الليبية لا يزيد على 0.3 مليون نسمة ، فى حين إن العدد المتعارف عليه فى بقية العالم قد يصل إلى جامعة واحدة لكل مليون نسمة كما هو الحال فى بريطانيا والأردن والسعودية ، وجامعة واحدة لكل مليونى نسمة كما هو الحال فى تركيا والبرازيل وجامعة واحدة لكل ثلاثة ملايين نسمة كما فى سوريا ، وجامعة واحدة لكل أربعة ملايين نسمة كما هو الحال فى مصر.

وعلى الرغم من هذا التوسع الكبير فى إنشاء الجامعات فإن عدد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراة من هذه الجامعات منذ بداية الدراسات العليا فى ليبيا عام 1973 مازال محدوداً إذ لم يتجاوز الستة طلاب فقط حتى عام 1996 ، وعدد الحاصلين على درجة الماچستير خلال نفس المدة (822) طالباً [1] ، وإذا عرفنا إن عدد خريجى هذه الجامعات خلال المدة من 1970 و حتى 1995 فقط قد بلغ (79.122) خريجاً وخريجة فإن ذلك يعنى أن برنامج الدراسات العليا فى هذه الجامعات يسير بخطوات بطيئة إن لم تكن متعثرة ولولا برامج الإيفاد لما وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس الليبيين بهذه الجامعات إلى 45% خلال عام 1996 وهى نسبة تعد ضئيلة إذا ما قورنت بالأعداد الكبيرة التى يتم إيفادها سنوياً للدراسات العليا خارج الجماهيرية ، إذ تشير إحدى الإحصائيات إلى إن متوسط عدد من يتم إيفادهم للدراسات العليا بالخارج يصل إلى 300 موفداً فى السنة [2] .

وبما إن الدراسة الحالية تحاول التعرف على أسباب القصور فى الدراسات العليا داخل الجماهيرية فقط فإنه على الباحث أن يتناول المشاكل والمعوقات التى تسببت فى تعثر برنامج الدراسات العليا فى الجماهيرية الليبية حيث يمكن تلخيصها من دراسة للدكتور عمر التومى السيبانى فى النقاط التالية [3] :

---

(1) الجماهيرية الليبية ، (لمحة مختصرة عن انجازات الفاتح فى التعليم والتدريب، سبتمبر 1996 ، ص 99 .

(2) الدكتور عمر التومى الشيبانى وآخرون ، (نتائج دراسة تقييم المسيرة الانمائية..) مرجع سابق، ص 125 .

(3) الدكتور عمر التومى الشيبانى ، مشكلات ومعوقات الدراسات العليا فى جامعات الجماهيرية الليبية وسبل التغلب عليها ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الوطنى للتعليم فى مواجهة القرن الواحد والعشرين طرابلس ، ديسمبر 1996 ، ص ص 9-17 .

(آ) عدم وجود فلسفة شاملة للدراسات العليا فى جامعات الجماهيرية الليبية تبين منطلقاتها ومرتكزاتها الفلسفية والعلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومبرراتها ، وأوجه الحاجة إليها فى المجتمع الليبى.

(ب) فشل الجامعات الليبية فى جميع مستوياتها ومراحلها – بما فى ذلك مرحلة الدراسات العليا – فى تكوين قيم وتقاليد وأعراف جامعية أصيلة راسخة ، يلتزم بها كل من الأستاذ الجامعى والطالب الجامعى ، ويحترمها ويراعيها جميع من يتعامل مع الجامعة ، ويكون فيها ما يؤكد ضرورة استقرار الجامعة واستقلاليتها ، والحرية العلمية فيها.

(جـ) وترتبط بالمشكلة السابقة ، أو أوجه النقص السالفة الذكر وجهة نقص أخرى فى الحياة السائدة فى الجامعات الليبية تتمثل فى فقدان البيئة الهادئة المستقرة والآمنة ، أو بالأحرى فقدان المناخ النفسى والاجتماعى والعلمى المناسب الذى يساعد جميع من فى الجامعة من أساتذة وطلاب وغيرهم على أن يشعروا بالأمن والاستقرار والإحترام والتقدير ، والحرية ، والتكيف والتوافق النفسى والاجتماعى ليدفعهم ذلك إلى التفرغ لعملهم وإلى إتقانه والإخلاص والإبداع فيه ، وإلى التفاعل والتعاون فيما بينهم ، وإلى تقدير المسئولية.

(د) النقص فى عدد الأساتذة المؤهلين للتدريس فى مستوى الدراسات العليا وللإشراف على بحوث وأطروحات ورسائل طلاب الدراسات العليا ، وفى عدد الكوادر الفنية والمتوسطة اللازمة لتسيير مختبرات الدراسات

(هـ) فقر المكتبات الجامعية ، وقلة ما تحتويه من المراجع العامة والكتب الجامعية المناسبة والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ، ومن مستخلصات البحوث العلمية والرسائل الجامعية التى سبق تقديمها فى الجامعات الليبية والعربية والأجنبية. وذلك بالإضافة إلى نقص الخدمات التى يحتاجها الأستاذ والطالب لتسيير عملهما العلمى كالنسخ والتصوير والطباعة وغيرها.

(د) ضعف التمويل وقلة الموارد المالية ، والنقص الواضح فى الإمكانيات المادية الذى أصبحت تعيشه الجامعات الليبية وخصوصاً بعد فرض الحصار الظالم على

الجماهيرية الليبية منذ بداية التسعينيات ، حيث أضحت أثارة السلبية تنعكس على جميع إدارات وأقسام ومناشط الجامعة وكذلك إدارات وأقسام الدراسات العليا والنشاط البحثى فيها.

إن الضائقة المالية التى أصبحت تعيشها الجامعات الليبية إلى درجة أصبحت فيها عاجزة – وخصوصاً فى السنوات الأخيرة – حتى عن دفع مرتبات العاملين فيها فى مواعيدها المحددة لا تساعد على إقامة دراسات عليا جيدة ، ولا على الدخول فى أبحاث متعددة الجوانب وطويلة المدى ، ولا على تلبية وتوفير ما تتطلبه هذه الأبحاث وتلك الدرجات ذات المستوى العالى من سخى سمى واستثمار طويل المدى.

إن البحث العلمى الجيد يتطلب تخصيص نسبة معينة من الدخل القومى للبلد ينبغى ألاّ تقل عن 1.5% واستثمارات صخمة فى كافة المجالات ، وأن تعرض الدراسة الحالية إلى ذكر ست فقط من المشاكل والمعوقات التى تواجه الدراسات العليا فى الجامعات الليبية لا يعنى إنها تنحصر فى هذه الجوانب فقط ، بل إنها كثيرة ومتعددة ومتشعبة الجوانب ومعالجتها تتطلب عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات والدراسات التقويمية التى تتحرى الدقة والموضوعية وتلتزم بأساسيات النقد العلمى البناء ، ثم وضع استراتيجية طويلة المدى تتضمن خططاً ملزمة التنفيذ وفق برامج محددة ومتابعة دقيقة وتقويم مستمرين ، مع ضرورة توفير الموارد المالية والمادية الكافية والإدارة القادرة على تنفيذ الخطط كما ينبغى لها أن تكون ، كما تتطلب أيضاً وقفة جادة من الدول ولاسيما فيما يتعلق بالتمويل وتهيئة المناخ الملائم لتطوير برامج الدراسات العليا لتوفير حاجة الجامعات من أعضاء هيئة التدريس الليبيين خلال خطة مبرمجة ومحددة.

تستخلص الدراسة الحالية مما تقدم أن الخطوات التنفيذية لمشروع البنية التعليمية الجديدة فى الجماهيرية الليبية لم تسر وفق خطط متكاملة وشاملة تراعى فيها الأسس السليمة للتخطيط العلمى الذى يستند على تكامل جوانب التنسيق المتوازن والذى يضمن المرونه والشمول والواقعية.

ولاشك أن غياب التخطيط الجيد قد أدى إلى فقدان التوازن المطلوب بين كافة المؤسسات المعنية فى الدولة ، كما أدى غياب التكامل بين الجهات ذات العلاقة المباشرة

بتنفيذ هذا المشروع القومى الهام كالتعليم ومصرف ليبيا المركزى ، والجمارك ، والمكاتب الشعبية فى الخارج ، والأجهزة الأمنية فى الداخل إلى بروز العديد من المشاكل والمعوقات التى أعترضت عملية التنفيذ ، ولم تجد تلك الحلول التى أتخذت لمعالجة هذه المشاكل عند بروزها وتفاقمها ، حيث أن جوانب القصور كالارتجال فى اتخاذ القرارات ، ووضع الحلول الجزئية ، والتراجع عن بلوغ الأهداف المرسومة كانت هى السمة المسيطرة – وخصوصاً فى السنوات الأخيرة مما أدى إلى تعثر الخطوات التنفيذية للمشروع.

إن تنفيذ مثل هذا المشروع الهام يحتاج إلى وضع استراتيچية طويلة المدى تتضمن خططاً تربوية شاملة ومتكاملة ومتناسقة بدءاً من الخطوات الأساسية لوضع مشروعات الخطط وانتهاءاً بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقويم.

وهنا يمكن لهذه الخطط أن تجد طريقها للتنفيذ ولاسيما إذا كانت هذه الخطط مبنية على أسس سليمة من المعلومات والبيانات والاحصاءات الدقيقة ، وتوافرت لها الإمكانات المالية والمادية والبشرية الكافية.

ثالثاً : التخطيط التربوى وفق رؤية القيادات الشعبية (تخطيط الخبراء) :

يبدو أن التجارب المتعددة التى مرت بها ليبيا فى مجال التخطيط للتربية خلال الثلاثة عقود الماضية – من التخطيط والتنفيذ المركزى فى العهد الملكى السابق ، إلى التخطيط المركزى ولا مركزية التنفيذ منذ قيام الثورة وحتى الغاء نظام المحافظات عام 1975 ، إلى ما يمكن أن يطلق عليه إن جاز التعبير «التخطيط التأشيرى» منذ قيام المؤتمرات الشعبية الأساسية ، حيث تم وضع مؤشرات عامة للسياسة التعليمية وترك للمؤتمرات الشعبية الأساسية معالجة الأوضاع التعليمية فى المناطق فى ضوء تلك المعطيات ، أو المؤشرات العامة لتتخذ هذه المؤتمرات ما قد تراه من قرارات تلائم طبيعة وظروف كل منطقة ، على أن يقوم المختصون بمهمة الصياغة الفنية لقرارات المؤتمرات الشعبية والخروج منها بخطط تربوية تكون تلبية لاحتياجات جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية فى كافة مناطق الجماهيرية – أقول من جديد يبدو أن هذه التجارب قد أكدت بما لا يدع مجالاً للشك على أن التخطيط السليم للتربية والتعليم

ينبغى أن يقوم به – أو على الأقل يشارك فى صنعه بالدرجة الأولى – من يتخذون من ميدان التربية والتعليم مهنة وممارسة ، حيث أنهم الأكثر دراية ومعرفة وإلماماً من غيرهم بمشكلات التعليم واحتياجات التربية.

ومن هذا المنطلق جاءت فى عام 1994 فكرة التخطيط التربوى وفق رؤية القيادات الشعبية للتعليم ، أو كما عرف حينذاك (بتخطيط الخبراء) ، ومصطلح القيادات الشعبية أو الخبراء يقصد به المسئولون فى قطاع التربية والتعليم والعناصر ذات الكفاءة والخبرة العملية والعلمية من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ومدراء المدارس بمختلف المراحل التعليمية ، والمدرسين والمفتشين التربويين والإداريين بالأمانات التنفيذية للتعليم بالمناطق.

ويتم اختيارهذه العناصر على مستوى الإدارة المحلية بكل منطقة لكى تقوم بوضع تصورات ومقترحات الخطة التربوية فى نطاق الحدود الجغرافية والإدارية لكل منطقة من مناطق الجماهيرية الثلاث عشرة منطقة.

والدراسة الحالية تود أن تستعرض – للتوضيح فقط – نموذجاً من تلك النماذج التى تم اختيارها كهيئات فنية لوضع مقترحات الخطط التنموية وفقاً لهذا الأسلوب ، ففى منطقة الجبل الأخضر والتى تعد من أكبر المناطق مساحة وكثافة سكانية فى الجماهيرية الليبية تألفت لجنة الخبراء التى وضعت الخطة التربوية لهذه المنطقة من (43) خبيراً تربوياً ، كان من بينهم نسبة 16% من جملة الدكتوراة فى التخطيط التربوى والإدارة التربوية ، 19% من حملة الماجستير ، 8% من خريجى الجامعات فى مختلف التخصصات ، 32.5% من حملة المؤهلات المتوسطة ، وقد تراوح متوسط الخبرة العملية لهؤلاء الخبراء ما بين ست سنوات وأربعين سنة» [1] .

ومن خلال اطلاع الدراسة الحالية على مقترحات الخطط التربوية التى وضعت من قبل الخبراء فى المناطق المجاورة لمنطقة الجبل الأخضر كدرنة وطبرق وبنغازى ، يمكن القول بأن مقترحات هذه الخطط كانت متقاربة إلى حد ما ، حيث أن معظمها قد

(1) الجماهيرية الليبية ، القيادات الشعبية ، خطة التحول الشاملة لمنطقة الجبل الأخضر وفق رؤية القيادات الشعبية ، البيضاء . نوفمبر 1994 ، ص ص 16 - 18 «بتصرف» .

أنطلق من وضع تصورات ومقترحات لاستكمال ما لم ينجز خلال السنوات الماضية ، ثم بنت تنبؤاتها للمستقبل وفقاً لرؤية تعد فى نظر الدراسة الحالية أقرب إلى الموضوعية والعقلانية من غيرها لأن الإطار المرجعى للتخطيط وفق هذا الأسلوب كان ينطلق من الواقع الفعلى للتعليم ، وما تعانيه التربية من مشكلات تتمحور معظمها فى عدم كفاية التمويل من جهة ، وعدم استقرار السياسات التعليمية وفقدان التوازن المطلوب بين الكم والكيف من جهة أخرى ، وذلك إضافة إلى التحديات الكبيرة التى تواجه التربية عموماً فى العصر الحالى ليس فى الجماهيرية فحسب ، بل فى معظم الدول النامية بصفة عامة.

ومن إلقاء نظرة فاحصة على هذه الخطط يلاحظ أن غالبيتها قد أجمع على أنه بالرغم من أن الفترة التى تلت قيام الثورة قد تميزت بمعدلات نمو مرتفعة فى نسب التسجيل والالتحاق بمراحل التعليم المختلفة ، إلاّ أن هذه القفزة الكمية الكبيرة لم يواكبها تحسن موازٍ فى نوعية التعليم وانماطه وفاعليته وقدرته على مواجهة التحديات التى تفرضها التنمية الشاملة فى هذا العصر. كما أكدت مشروعات هذه الخطط على تدنى الخدمات التعليمية فى السنوات الأخيرة ، وخاصة فى المراحل اللاحقة للتعليم الأساسى مما أدى إلى بروز جملة من العوائق والمصاعب المتمثلة أساساً فى عجز المؤسسات التعليمية والتدريبية على استيعاب الأعداد الكبيرة المقبلة على التعليم ، وعن توفير القدر الذى يكفل المشاركة الفاعلة لخريجى المؤسسات التعليمية والتدريبية فى المراحل المعنية فى حاضر ومستقبل بلادهم.

وخلصت معظم مقترحات هذه الخطط إلى ضرورة نبذ السياسات التخطيطية القصيرة المدى ، وتبنى استراتيجية تعليم شاملة ومتكاملة على المدى الطويل بهدف تحسين الهيكل التعليمى ومضمونه ووسائله الفنية وفقاً للأهداف الانمائية للإستراتيجية البعيدة المدى.

ولعل ما يستدعى الانتباه فى التخطيط للتربية وفقاً للأسلوب الجديد (تخطيط الخبراء) ، هو أن هؤلاء الخبراء الذين وضعوا مقترحات الخطط التربوية بمناطقهم ستقع عليهم – حتماً – مسئولية عبء المشاركة فى تنفيذ هذه الخطط ، وهنا ينبغى أن

تتلاشى الفجوة التى عادة ما تكون موجودة بين المخطط والمنفذ ، فليس هناك أحرص على تنفيذ ومتابعة وتقويم هذه الخطط أكثر من واضعيها وذلك بحكم إنتمائهم الجهوى من جهة ، وانتمائهم أيضاً إلى هذه المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة أخرى ، وخصوصاً إذ تم توفير الدعم المالى والمادى الكافيين ، وفى الأوقات المحددة ، ورفعت أيضاً الروح المعنوية للأجهزة القائمة بعمليات التنفيذ وتهيأ لها المناخ الملائم الذى يمكنها من أن تدفع بالحياة على أرض الوطن من العجز إلى القدرة ، ومن التقوقع إلى المشاركة ، ومن الجمود إلى الحيوية ، ومن مجرد الاتباع والانصياع إلى آفاق التجديد والإبداع.

بناء على ما تقدم فإن التخطيط للتربية فى الجماهيرية الليبية لفى أمس الحاجة بعد تلك التجارب المتعددة إلى دراسات وأبحاث علمية جادة تكشف عن الحائق المجردة ، وبالقدر الذى تتناول منه مثل هذه الدراسات والأبحاث المحاسن والمنجزات لابد أن تبرز أيضاً السلبيات ، لأن إبراز هذه السلبيات من شأنه أن يساهم فى كيفية التصدى لمعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها. كما أنه فى أمس الحاجة أيضاً بعد أن استبانت نتائج التجارب الماضية إلى تبنى سياسة التخطيط المعتمد على استراتيچيات طويلة المدى للاستثمار فى التعليم ، حيث أن عوائد مثل هذا الاستثمار تحتاج إلى فترات طويلة لجنى ثمارها ، وأن سياسة التخطيط المرحلى ذات النفس القصير وإنْ كانت قد تتناسب مع بعض القطاعات الأخرى ، إلاّ أنها لا تتلاءم مع قطاع التربية والتعليم الذى يحتاج وبصورة أكثر إلحاحاً إلى تعزيز تمويل الخطط التربوية إذا أريد لها أن تقف وتصل إلى تحقيق أهدافها فى مرحلة تتعاظم فيها التحديات التى تواجه عملية التخطيط للتربية والتى يأتى فى مقدمتها إرتفاع معدل النمو السكانى ، والزيادة الكبيرة فى نسبة من هم فى سن الإلزام ، إذ تشير النتائج الأولية للتعداد العام للسكان فى الجماهيرية الليبية عام 1995 إلى أن «معدل النمو الصافى السنوى للسكان فى ليبيا منذ الثمانينيات وصل إلى 4.21%» [1] .

وبالرجوع إلى الكتاب الديموغرافى السنوى الذى يصدره قسم السكان فى الأمم المتحدة ، يلاحظ أن معدل النمو السكانى فى ليبيا خلال فترة الثمانينيات يعد مرتفعاً

(1) الجماهيرية الليبية ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان فى الجماهيرية الليبية عام 1995 ، ص 1.

وذلك مقارنة بالمعدلات المحققة فى بعض البلدان العربية الأخرى ، فعلى سبيل المثال فقد بلغ فى مصر خلال عام 1988 2.3% ، وفى سوريا 3.3% ، وفى تونس 2.4% ، وفى السعودية 2.5% [1] .

ومن جهة أخرى فقد أوضحت إحصائيات التعداد العام للسكان فى ليبيا المشار إليه منذ قليل أن «نسبة مجموع السكان فى الجماهيرية الليبية من الفئة العمرية أقل من 15 سنة قد بلغت فى عام 1984 49.86% ، أى ما يقرب من نصف مجموع السكان» [2] .

ويعنى ذلك أن هذه الزيادة الكبيرة فى نسبة من هم فى سن الإلزام تحتم بالضرورة على التخطيط التربوى أن يتصدى لمواجهتها بالتوسع فى إقامة وإنشاء المؤسسات التعليمية وتنويع مجالات الدراسة كيفاً ونوعاً حتى يمكن استيعاب ما يمكن استيعابه من المستهدف فى الخطط التربوية الحالية والمستقبلية.

وقد كان للتخطيط التربوى على الرغم من كل المشاكل والمصاعب التى واجهته خلال مرحلة التخطيط المرحلى منذ بداية المؤتمرات الشعبية خلال فترة الثمانينيات ، والتخطيط وفق رؤية القيادات الشعبية (تخطيط الخبراء) منذ بداية التسعينيات أثره فى محاولة تطوير التعليم والأهداف التربوية تمثلت بصورة خاصة فى المجالين الكمى والنوعى ، حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن أمانة التعليم خلال هاتين الفترتين إلى أن «عدد المدارس والمعاهد الفنية والمهنية بمرحلتى التعليم الأساسى والمتوسط قد أرتفع من (3679) مؤسسة تعليمية عام 1980 إلى (4384) مؤسسة تعليمية عام 1996 ، أى بزيادة (705) مؤسسات ، كما رتفع عدد الطلبة الذين تم استيعابهم خلال نفس المدة المذكورة بالمرحلتين المعنيتين من (929.365) طالباً وطالبة إلى (1.643.041) طالباً وطالبة ، أى بنسبة مئوية فى زيادة القدرة الإستيعابية وصلت إلى 76.7%.

أما التعليم الجامعى فقد قفز عدد الجامعات من جامعتين فقط عام 1985 إلى 14 جامعة عام 1996 ، وذلك بالإضافة إلى عدد (54) معهداً عالياً فى مختلف التخصصات العلمية ، كما زاد عدد طلاب الجامعات من (315-19) طالباً وطالبة عام

(1) الكتاب الديموغرافى السنوى ، مرجع سابق ، ص 34.

(2) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، مرجع سابق ، ص 2.

1980 إلى (136.274) طالباً وطالبة عام 1996 ، إضافة إلى عدد (27.574) طالباً وطالبة تم قبولهم بالمعاهد العليا المذكورة [1] . ولكن معظم الدراسات والتقارير تشير إلى أن المجال الكيفى مازال فى حاجة إلى إعادة نظر ورؤية جديدة فى التخطيط العلمى. ولذا فقد كانت آخر محاولة عند إعداد الدراسة الحالية لمعالجة القصور فى التخطيط للتربية هى تشكيل «مجلس التخطيط التعليمى عام 1998» والذى انيطت به المهام التالية [2] :

(أ) تحويل الأهداف العامة التى يحددها المجتمع الجماهيرى إلى خطط على المستوى التعليمى ووضع البرامج العلمية والعملية لها.

(ب) تقويم بعض مناحى العملية التعليمية وتقديم خطط تطويرها.

(جـ) وضع المقترحات العلمية التى تواكب تطور سير العملية التعليمية.

(د) تحديد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية فى كل مرحلة من مراحل التعليم.

(هـ) وضع الدراسات لتطوير الإدارة التعليمية وآساليبها.

(و) تقديم المقترحات التى من شأنها الرفع من مستوى الأداء التعليمى ، وتقديم خطط لمعدلات الأداء.

وقد تم تشكيل هذا المجلس برئاسة أحد المتخصصين فى مجال التخطيط التربوى فى الجماهيرية الليبية وعضوية أمين الهيئة القومية للبحث العلمى ، وأمين اللجنة العليا للجامعات ، وأمين مركز البحوث التعليمية ومدراء مكاتب مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية ، والشئون التعليمية ، والتخطيط ، والشئون الفنية ، والعلاقات العلمية ، والمعاهد العليا ، والتقويم والقياس بأمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، وخول القرار هذا المجلس

(1) الجماهيرية الليبية ، (إحصائية عن عدد المدارس والفصول والتلاميذ بمدارس الجماهيرية) أكتوبر 1996 ، ص 1.

(2) الجماهيرية الليبية ، المركز الوطنى للبحوث (لمحة مختصرة عن انجازات الفاتح فى التعليم والتدريب) ، مرجع سابق ، ص ص 28 - 31.

(3) الجماهيرية الليبية ، أمانة التعليم ، قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم 283 لسنة 1998 الصادر بتاريخ 1998/7/26 بشأن تشكيل مجلس التخطيط التعليمى.

الاستعانة بمن يرى الإستعانة به فى سبيل انجاز مهامه من الخبراء والمختصين فى كافة المجالات.

ولا تود الدراسة الحالية أن تسبق الزمن فى التكهن بما سوف يقدمه هذا الملجس فى سبيل تطوير التعليم والأهداف التربوية ، ولكن ما يمكن قوله - باختصار - هو أن أية محاولة لتطوير النظام التعليمى فى الجماهيرية الليبية طبقاً للتجارب السابقة ستقف حتماً عند نقطة معينة ولا تستطيع أن تتعداها إذا لم يؤخذ فى الإعتبار مراعاة النقاط التالية :

(أ) ضرورة العمل على إفساح المجال وتهيئة المناخ المناسب للمجلس ومساعدته للقيام بمهامه المناطة به على أكمل وجه.

(ب) ضرورة تعزيز الموارد المالية والمادية للمجلس حتى يتسنى له القيام بدراساته وأبحاثه ، ومن ثم تقديم المقترحات والخطط اللازمة وإمكانيات نجاحها.

(جـ) العمل على التنفيذ الفعلى والدقيق للخطط التى يضعها المجلس ، ومراعاة كافة المقترحات والتوصيات التى يرى أنها كفيلة بعملية التنفيذ.

بعد أن تناولت الدراسة الحالية فى الفصول السابقة - بعد الإطارين العام والنظرى - واقع التعليم فى ليبيا قبل بداية التخطيط التربوى ، ثم نشأة التخطيط التربوى فى ليبيا وتطوره وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية خلال المدة من 1963 وحتى قيام المؤتمرات واللجان الشعبية منذ منتصف السبعينيات من هذا القرن ، ثم تناولت الدراسة بعد ذلك تطور التخطيط التربوى فى الجماهيرية الليبية بعد قيام المؤتمرات الشعبية وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية كدراسة تحليلية تقويمية .... تصل الآن إلى ضرورة دراسة وتحليل ونقد الخطط التربوية التى نفذت فى ليبيا خلال المدة موضع الدراسة وذلك وصولاً إلى معرفة مدى فاعليتها فى تحقيق أهدافها ، وهذا ما سوف تتناوله الدراسة فى الفصلين التاليين.